المطلب الثانى

علاقة إسرائيل بدول حوض النيل

أولاً: أهداف إسرائيل من تواجدها فى دول حوض النيل

تسعى إسرائيل فى إطار أهدافها الأساسية (الهيمنة الإقليمية)، إلى المزيد من الاهتمام بدول حوض النيل لما تحتله من مركز حيوى، وتتمثل أهداف الاهتمام الإسرائيلى بدول حوض النيل، فى ثلاثة اتجاهات أساسية هى:

١. **من الجهة السياسية:** تدعيم وضع إسرائيل الدولى من خلال إفريقيا ودول حوض النيل.

٢. **من الناحية الاقتصادية:** تهدف إلى إقتناص الأسواق الواسعة والحصول على المواد الخام بأرخص الأسعار.

٣. **فى المجال الأمنى والاستراتيجى:** فهى تسعى إلى خلق وجود قوى وراسخ لها فى المنطقة من خلال النفاذ إلى مجموعة حوض النيل التى تعد بمثابة العمق الاستراتيجى للدول العربية وتحقيق وجود عسكرى فعال فى المنطقة نظراً للأهمية الحيوية للأمن الاسرائيلى، ولقد إستغل الجانب الاسرائيلى الصراعات الإثنية والاضطرابات من أجل تحقيق سياساته فى هذا المجال الحيوى[١].

٤. وتسعى إسرائيل إلى منافسة الصناعات العربية فى الأسواق الإفريقية من خلال علاقاتها بدول حوض النيل فى الأسواق الإفريقية، واستخدام الدول الإفريقية كقواعد للتجسس على الدول العربية، وتفتيت التقارب العربى، من خلال إثارة الصراعات والنزاعات داخل القارة بين الدول الإفريقية والدول العربية الإفريقية.

٥- والأهم من ذلك هو تهديد الأمن القومى المصرى فى شقه المائى، من خلال تدعيم علاقاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية مع إثيوبيا (إذا لم توافق مصر على المضى قدماً فى مشاريع التعاون المائية التى تقدمها إسرائيل) ولقد اختارت إسرائيل إثيوبيا لكونها هى الدولة غير العربية الوحيدة، التى تتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر (قبل إستقلال إريتريا عن إثيوبيا) وكون إسرائيل تطل على البحر الأحمر من خلال ميناء إيلات فيمكنها أن تكون مع إثيوبيا حلفاً يحول ويمنع دون تحول البحر الأحمر بحيرة عربية، وذلك خوفاً من احتمالية قيام العرب بفرض حصار اقتصادى عليها، من خلال البحر الأحمر بل وتهدد الأمن القومى العربى من خلال البحر الأحمر.

---

(١) سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق ، ص١٩٢.

ثانياً: أسباب ومظاهر إهتمام إسرائيل بإثيوبيا:

١- أهمية أثيوبيا فى التحكم بكميات كبيرة من مياه النيل التى تصل إلى مصر (٨٥%) وبالتالى يعظم تهديد الأمن القومى المصرى (بل والضغط على مصر من خلال علاقة إسرائيل بإثيوبيا).

٢- تتعاون إثيوبيا وإسرائيل فى المجال العسكرى حيث يتم إيفاد ضباط من الجيش الإثيوبى إلى إسرائيل لتلقى تدريباتهم العسكرية، وأيضاً فى إطار التعاون العسكرى زودت إسرائيل إثيوبيا بشحنات من القنابل العنقودية الأمريكية الصنع وأسلحة أخرى كالمدافع الرشاشة والصواريخ ومحطات الرادار.

٣- وفى المجال الاقتصادى كثفت إسرائيل النشاط الزراعى فى دول شرق إفريقيا، حيث إن القطاع الزراعى هو النشاط الرئيسى إذ إن (٨٠%) من القوى العاملة الإثيوبية تعمل به، فأقامت مائتين من المستعمرات الزراعية وتحديداً فى كينيا وإثيوبيا وأوغندا – بالإضافة إلى إمتلاك المزارع لإدارتها بنفسها. كما أقامت العديد من مشروعات التنمية الزراعية بإثيوبيا، حيث أقامت مزارع للأسماك، ومزارع للدواجن، ومزارع للماشية (وقد استغلت إسرائيل جزءاً من هذا الإنتاج لصالحها) كما أقامت العديد من زراعات القطن والموالح والمحاصيل الغذائية وأنشأت بعض الصناعات المعتمدة على الزراعة مثل تعليب الخضروات والفاكهة وتصنيع الكاكاو وأقامت صناعات لتصنيع وتعليب اللحوم، وأيضاً أقامت صناعة للأخشاب والجلود فى إثيوبيا، كما أسست شركة كذلك لتصنيع الأسماك، ومصنعاً للصابون، كذلك أنشأت شركة أتاجن الإسرائيلية عدة استثمارات صناعية وزراعية فى إثيوبيا وشرق القارة، وأنشأت مصانع للأخشاب فى كينيا ومصنعاً لتعليب اللحوم وحفظها، وكل هذا فى إطار دعم الوجود الصهيونى فى إفريقيا[1].

إن وجود القلاقل والاضطرابات فى دول حوض النيل والتى تتمثل فى عدم الاستقرار السياسى والصراعات القبلية، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية والتى شجعت دول شرق إفريقيا على التعاون مع إسرائيل فى ظل تنحى مصر عن دورها، فى تفعيل الاتفاقات المختلفة بين كافة دول حوض النيل، فنزاعات الحدود فى المنطقة والتخلف الاقتصادى وازدياد المديونية الخارجية (وهو ما استغلته إسرائيل) وهو ما يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى لمختلف دول

(١) انظر ص ٤١٧: ٤١٩، ٤٤٧ وليد عبد الحى، أفريقيا فى عصر التحولات العالمية، جامعة آل البيت، أوراق المؤتمر الأول للباحثين فى العلوم السياسية ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

المنطقة، لما لمنطقة حوض النيل، من أهمية إستراتيجية بحكم موقعها وتأثيرها الجيوبـــوليتيكى، وأهميتها القومية[1].

ثالثاً: مشكلات وأوضاع سمحت بالتغلغل الإسرائيلى فى دول حوض النيل

١-**السودان:** الحرب الأهلية فى السودان وماكان لها من أثر فى إيقاف المشروعات المائية المهمة لمصر والسودان (مشروع قناة جونجلى).

٢-**إثيوبيا:** وهى أهم دول حوض النيل من حيث الأهمية الاستراتيجية لدول المصب لكون نحو ٨٥% من مياه النيل تأتى منها لمصر والسودان، وتعانى إثيوبيا من المشكلات السياسية التى تؤثر سلباً على تطور البلاد الاقتصادى والسياسى معاً، (ومع تخلى مصر عن دورها كدولة رائدة فى منطقة حوض النيل) ويمكن حصر المشكلات السياسية التى تعانى منها إثيوبيا فى:

أ- مركزية الدولة الشديدة وضعف المشاركة السياسية.

ب- تصاعد قضية القوميات إلى جانب حدة الانقسامات العرقية.

ج- إنقسام النخبة العسكرية الحاكمة وتعدد المحاولات الانقلابية.

د- كما أن إثيوبيا هى منبع النيل الأزرق، أهم روافد نهر النيل، وهناك التوتر بين إثيوبيـــا والسودان.

٣- **كينيا:** هناك الخلاف بين كينيا والسودان حول مثلث إقليم إيلمى الذى يقع فـــى جنـــوب السودان وشمال كينيا ويخضع للإدارة الكينية – وإن كانت حكومة السودان تتهم الحكومة الكينية بالسماح لقوات المتمردين من جيش تحرير السودان[2]، من السيطرة الفعلية على هذا الإقليم.

٤- **تنزانيا:** تشترك فى الإطلالة على بحيرة فيكتوريا، كما أن دور تنزانيا المحـــورى فـــى منطقة شرق إفريقيا (بسبب موقعها الاستراتيجى على ساحل المحيط الهندى) كمنفذاً مناسباً لعديد من الدول الإفريقية الحبيسة مثل أوغندا ورواندا وبورندى، وتنزانيا تقع وسط منطقة تشهد العديد من الإضطرابات السياسية والعرقية مما يؤدى إلى تدفق الكثير من اللاجئين من بورندى وأوغندا إلى تنزانيا، ولتنزانيا أهمية وهى تتَزَعَم المواجهة الإفريقية.

(١) سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق ، ص٢٤٥.
(٢) تحت رئاسة جون جارنج.

٥- **أوغندا:** حيث تسوء العلاقات بين أوغندا والسودان وبورندى وزائير نتيجة لإتهام السودان لأوغندا بدعم المتمردين فى الجنوب، وإتهام الكونغو الديمقراطية لأوغندا بالسماح لبعض عناصر المعارضة بالعمل والتحرك من داخل أراضيها(١).

وقد نجحت إسرائيل – بمساعدة الولايات المتحدة – فى تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الرى فى منطقة البحيرات ، حيث تقوم بتقديم الدعم الفنى والتكنولوجى من خلال الأنشطة الهندسية للشركات «الإسرائيلية» فى مجال بناء السدود المائية فقدمت إسرائيل دراسات تفصيلية إلى تنزانيا ورواندا لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج شامل إحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى .وبوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذى يمثل حدود رواندا مع بورندى فى الشمال الشرقى ، كما وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقاًفى مارس ٢٠٠٠م لتنفيذ مشاريع رى فى عشر مقاطعات متضررة من الجفاف ، وايضاً إيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لإستكمال دراسة المشاريع التى يقع معظمها فى مقاطعات شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا ، وسيجرى إستخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا إقامة هذه المشاريع ، وهو ما يؤدى إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض(٢).

٦- **إريتريا:** شهدت الساحة السياسية والعسكرية فى إريتريا عدة انقسامات وقلاقل منذ منتصف السبعينيات، نتج عنها بروز الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا والتى استطاعت فيما بعد طرد بقية الجبهات الإريترية الأخرى فى إتجاه المناطق الحدودية القريبة من السودان، واستطاعت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا التغلب على سبع منظمات أخرى تعمل من داخل البلاد وخارجها، والتى حصلت بعد جهاد طويل على الاستقلال رسمياً من إثيوبيا فى مايو ١٩٩٣م(٣).

٧- الصراعات القبلية وعدم الاستقرار السياسى:

كما يعد إنتشار الصراعات الإثنية فى منطقة حوض النيل من المشكلات الأساسية التى تعوق الاستقرار السياسى والتعاون الاقتصادى فى المنطقة ويحول دون تدعيم العلاقات الدولية بين دول حوض النيل، وتعود الصراعات الإثنية إلى التفاقم فى إفريقيا بصورة عامة وفى دول حوض النيل بصفة خاصة إلى عاملين أساسين:

---

(١) المرجع السابق ص١٠٤

(٢) هالة محمد عصام الدين ، التسوية السلمية لمنازعات الأنهار الدولية ، مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج ،٢٠١٤ص ٣٩٨

(٣) انظر من ص١٠٥:١٠٨سيد محمد موسى حمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق

أ- العامل السياسى والاجتماعى والذى نشط عقب نشر الدول الغربية لأيديولوجية حقوق الإنسان فى القارة الإفريقية منذ بداية الثمانينيات .

ب- العامل الاقتصادى والذى صاحب توجهات صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى فى إفريقيا والاتجاه نحو إعادة تشكيل الهياكل المحلية لدمجها فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.

وقد كانت البنية الإثنية لحوض النيل تتسم بالتقسيم الطبيعى قبل قيام الاستعمار بخلق إثنية إصطناعية تتلاءم مع المصالح الاستعمارية، وقد اختلفت الآراء حول أصول الجماعات الإثنية فى حوض النيل ، غير أن السائد أنه منذ العصر الحجرى فى إفريقيا – منذ حوالى ١٢ ألف سنة – كانت هناك سلالات متميزة فى إفريقيا.

١- شعب الخولى فى جنوب إفريقيا.

٢- شعب التاوا من الأقزام فى أحراش الكونغو الديمقراطية.

٣- شعب الزنوج وهى الشعوب الطويلة فى منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل[١].

ولقد استغل الجانب الإسرائيلى الصراعات الإثنية والخلافات المتعددة فى منطقة حوض النيل من أجل تحقيق سياساته، وبهدف فتح جبهة من إفريقيا أمام التغلغل الإسرائيلى التابع للوجود الأمريكى فى المحيط الهندى ، لذا فقد ركز الإسرائيليون على دعم الحركة الانفصالية فى جنوب السودان، وواصلوا دعمهم العسكرى لجيش تحرير السودان، كما دربوا كوادرمن قيادات الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، ويقومون بتزويد العناصر المتمردة فى شابا فى زائير (الكونغو الديمقراطية) بالسلاح ، وكذلك العناصر المتمردة من حزب تحرير شعب الهوتو فى بورندى عن طريق دار السلام وزائير (الكونغو الديمقراطية) – كما يوجد خبراء إسرائيليون يجرون أبحاثًا فى حوض النهر فى إثيوبيا وأوغندا لإقامة مشروعات للرى على النيل.

وتسعى إسرائيل لإستخدام الدول المشاركة فى حوض نهر النيل – غير مصر – كخط هجوم متقدم – حيث تقوم دول الجوار الاستراتيجى لمصر (دول حوض النيل) – بإتباع استراتيجيات تتفق مع ما تطالب به إسرائيل متزرعة بمصالحها القومية وخططها التنموية، فى الوقت الذى تكون إسرائيل قد تغلغلت إلى دول الجوار الاستراتيجى (لمصر) تحت شعار المساعدات الفنية أو العسكرية، وتتغلغل إسرائيل بنفوذها من خلال التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجى، لاشعارهم بالظلم الناتج عن الإستخدام العربى (مصر- السودان) للموارد المائية، وفى ذلك تستخدم إسرائيل مساعدتها المباشرة أو المساعدات الأمريكية لبعض دول حوض النيل

(١) المرجع السابق، ص١٥٥.

مثل إثيوبيا وكينيا ورواندا، خاصة مشاريع الرى والأبحاث العلمية الخاصة بموارد المياه، كما أقامت إسرائيل علاقات قوية مع النظام الإثيوبى، مما يؤكد على أهمية المياه وضرورة مواجهة احتياجات المستقبل.

حيث إن إسرائيل سوف تقل مواردها بنسبة ٥٠% ما لم توجد بدائل أخرى وقد أدت حاجتها الملحة للمياه، إلى سعيها بمختلف الوسائل للحصول على المياه العربية، وجعلها عنصراً مهماً فى المفاوضات المتعددة الأطراف لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، ويزداد مؤشر الخطر ارتفاعاً مع تكريس إسرائيل لسياسات الأمن المائى، أى أن حدود إسرائيل هى حدود أمنها المائى، وهذا يفسر الشعار التقليدى الموجود على جدران البرلمان الإسرائيلى (أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل) ولإسرائيل مطامع فى مياه نهر النيل، ومع تزايد إحساسها بوجود أزمة مائية، تزيد التعاون بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فى مجال البحث فى نهر النيل، المصدر الذى سيحل مشكلتها المائية فى المستقبل[1].

رابعاً: أثر مد إسرائيل بمياه النيل:

إن محاولات مد إسرائيل بمياه النيل سوف يكون له آثار بعيدة المدى على الشعب المصرى والشعب السودانى ودول حوض النيل وعلى إسرائيل ، وهو ما يمكن توضيحه كما يلى:

١. **مصر:** كمية المياه التى تصل لمصر والتى تختزنها السدود الحالية على النيل لاتغطى احتياجات مصر فى التوسع الاقتصادى لمواجهة متطلبات التنمية، وهناك مناطق كثيرة على ضفتى النيل والصحراء الغربية قابلة للزراعة ولكن يعوزها المياه، فمصر ليس لديها فائض من المياه بل هى تستدين أحياناً من حصة السودان، كما أن مسألة المياه من الأمور السيادية كالأجواء الإقليمية والمياه الإقليمية ومثل هذه المسائل السيادية لا تخضع لاعتبارات الربح والخسارة والمعايير الاقتصادية الضيقة.

٢. **السودان:** السودان ومصر من أكثر الدول استفادة من مياه النيل فالأضرار التى تلحق بالشعب المصرى، لابد لاحقة بالشعب السودانى أيضاً، وبالرغم مما هو معروف من الإمكانيات الأرضية الهائلة فى السودان، فإن الموارد المائية المتاحة تقصر عن الوفاء باحتياجات هذه الأراضى، ومحاولات مد مياه النيل إلى إسرائيل إنما هو تمكين لإسرائيل من السودان كى تتحكم فى مشروعاته ومخططاته الزراعية، كما أن للسودان مستقبلاً مأمولاً فى

(١) المرجع السابق، ص١٩٤.

أن تكون مصدراً للأمن الغذائى فى العالم العربى، وإدخال إسرائيل فى دائرة الدول النيلية إنما هو إدخال لها كطرف من الأطراف التى يمكن أن تتحكم فى هذا الأمن الغذائى العربى.

٣. **دول حوض النيل:** إن التعاون بين دول حوض النيل لازال فى البداية ويحتاج لمزيد من تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والفنية – الجيدة – فيما بين دول حوض النيل.

كما أن دولة واحدة فقط من دول حوض النيل لا تستطيع أن تدعى حق الملكية أو التصرف بمفردها فى مياه النيل، وذلك مرهون بإرادة جميع الأطراف الأخرى ورضاها، فمختلف دول حوض النيل لها مطالب فى مياه النيل، إذ إن بعضها يطالب بتخصيص حصة له، كما أن البعض الآخر بصدد إقامة خزانات وسدود على منابع النيل وروافده الموجودة فى أراضيه، وإذا ما اتضح أن هناك محاولات لمد حق الحياه لغير شعوب هذا النهر، فإن ذلك يهدم حق مختلف شعوب دول النهر حياتهم ذاتها.

٤. **إسرائيل:** إن مد مياه النيل إلى صحراء النقب لا يعنى إلا الدعم العسكرى المباشر للقوة الإسرائيلية فى مواجهة القوة العربية – بما فيها مصر ذاتها – فالمستعمرات بالنسبة لإسرائيل ليست فقط مجرد شكل من أشكال الملكية الزراعية، إنما هى شكل مرتبط بنظام أمن عسكرى قوامه التوسع واكتساب الأرض، فإن تم تصدير الماء إليها، فإن ذلك يمكنها من إحكام نظامها العسكرى.

إن محصلة التأثيرات المختلفة لمحاولات مد مياه النيل لإسرائيل تعنى كسباً مباشراً ومهماً لمصالحها وأهدافها وخسارة لكل الأطراف الأخرى (مصر – السودان – كافة دول حوض النيل)[1].

(١) انظر من ص ١٩٥: ١٩٧ ، المرجع السابق.